

إيران

أيام قليلة تفصل إيران عن خريف جديد للانفاس النووي، بعد أن دشنت مظلم أيار/مايو الماضي مسار «الرد المتدرج»، راهنة توفقه بأيدي الأوروبيين الذين يستقبلون هذه الخطوة بلا ضخب دبلوماسي ضي عواصمهم، بخلاف ما كانت حالها قبل المحطبتين السابقتين، وفي ذلك مفارقة تفتح باب السवाल عن أفق الزامة، ولا سيما بعد التصريحات العالية النبرة لمرشد الجمهورية الإسلامية علي خامنئي

خطوة نووية رابعة... بلا ضجيج دبلوماسي

زكريا ابو سليمان

على وقع توسع سياسة «الضغط القصوى» الأميركية على إيران، تستعد الأخيرة لبدء الخطوة الرابعة في مسار خفض الالتزام بالتعهدات التي وقعت عليها في الاتفاق النووي، إذ أفصح المتحدث باسم الخارجية، عباس موسوي، عن وجود قرارات تحتاج إلى وضع اللمسات الأخيرة عليها من «المجلس الأعلى للأمن القومي»، موضحاً أن هذه القرارات جاءت من لجنة شكلها

خامنئي: لا جدوى من التفاوض

جدّد المرشد الإيراني علي خامنئي التأكيد أن التفاوض مع الولايات المتحدة لا يؤدي إلى نتيجة، ورأى أن من يرون التفاوض مع واشنطن حلاً للمشكلات «الوعيون في الخطأ 100%»، مستشيداً بمفاوضات كوريا وكوريا الشمالية. وبمناسبة يوم مقارنة الاستكبار « ذكرى اقتحام السفارة الأميركية»، قال أمام حشد من الطلاب أمس: «تمك اليوم بفضل الله وهمة شباب وطننا صواريخ دقيقة بمدى ألفي كلم يمكن أن تصيب أي هدف بمدى يبلغ خمساً مئراً واحداً فقط»، وأضاف: «لو شاركنا في المفاوضات كان الأميركيون الكثيرون يتوقع سيطرحةن قضية الصواريخ وسيقولون مثلاً بوجوب ألا يتعدى مدى صواريخ إيران 150 كلم».

ويشأن الوساطة الفرنسية، قال إن الرئيس إيمانويل ماكرون رأى أن لقاءً واحداً مع نظيره دونالد ترامب «سيحل كل مشكلات إيران... هذا الشخص إما بسيط للغاية أو حليف للاميركيين»، وتابع: «أخيراً، رغم علمي باستحالة ذلك، فإنني من أجل الاختيار وأضاح الأمر للجميع، قلت أنه رغم الخطأ الذي ارتكبه الأميركيون بخروجهم من الاتفاق النووي، بإمكانهم العودة إلى مجموعة 1+5 في حال رفعوا الحظر، رغم أنني كنت أعلم أنهم سيرفضون، وهذا ما حدث».

فيما خرقت بخطوتها الثانية السقف المتفق عليه لنسبة التخصيب، أما

تقرير

«جوهرة التاج» تطرح أسهمها محلياً: خطوة ترويجية لـ «أرامكو» في المجهول

خطّت شركة «أرامكو» السعودية أولى خطواتها نحو الإكتتاب العام المرتقب، في عملية بيع لجزء من أسهمها في السوق المحلية، يُقدّرش أن تشكل حجر الزاوية في برنامج ولسي عهدها، محمد بن سلمان، «الإصلاح»، أو ما يُعرف بـ«رؤية 2030»، خطوة تاتي وسط قلق يعترى السوق العالمية، ولا سيما بعد أسابيع نحو الهجمات اليمنية التي استهدفت منشأتين تابعتين لعماق النفط، وسعت المملكة إلى التقليل من تأثيرها، مضافاً إليها الشوثر الذي تصاعد في الخليج أخيراً، كما أنها تاتي بعد أيام الأسه الإختتام أعمال منتدى «مبادم مستقبل الاستثمار»، بصفقات هزيلة ونهاية محيطة على طريق تنوع الاقتصاد.

تصنّر «شركة النفط الوطنية السعودية» على أنها لا تتوقّع أن تؤثر هجمات 14 أيلول/ سبتمبر، التي استهدفت منشآتي بقيق وخريص وآت في بادئ الأمر إلى خفض إنتاج المملكة من الخام إلى النصف، في نشاطها وعملياتها ووضعا المالي على نحو ملموس، مع إطلاقها طرحها العام الأولي، كما مسّرح الرئيس التنفيذي لـ«أرامكو»، أمين الناصر، في مؤتمر صحفي، فيعد سنوات من التأجيل، أكدت «أرامكو» أنها تعتزم بيع عدد لم تحدده من الأسهم بسعر لم تحدده في السوق المالية السعودية (تداول)، واصفة للتدقيق عندما تطرح في البورصة السعودية في الأسابيع لفتت إلى أن كل المسائل المرتبطة بعملية الطرح الأولى ستحدّد

أن يكون في منتصف كانون الأول/ ديسمبر المقبل.

وبينما اقتصر «التأكيد» على طرح محلي، في ظل تقارير عن صعوبات في استقطاب مستثمرين كبار، أشار رئيس مجلس إدارة الشركة، ياسر الرميان، إلى أنه لا خطط راهنة لطرح ثان في البورصة العالمية، بعدما جرى الحديث طوال سنوات عن طرح ثنائي محلي ودولي، يواقع 5% من أسهم الشركة، 1% إلى 2% منها في السوق المحلية، و3% إلى 4% في سوق أجنبية. ولأن شوكتا كبيرة تعترى الطرح الأولي، ستضخض هذه «تداول»، واصفة للتدقيق عندما تطرح في البورصة السعودية في الأسابيع المقبلة، خصوصاً أن تأخير الطرح كان مرتبطا بخاوف الرياض من

بينما حدّر محلّون من مخاطر ذلك، لكونه قد «يقلل» على سوق الأسهم، ويرى أولريشسون أن «تأجيل الطرح مراراً وتقديمه على أنه مكوّن رئيس في خطة ولي العهد لتحويل السعودية يمحّان للمستثمرين الدوليين يراقبون عن كثب أداء أرامكو



مُدنضف قوة الخطوة الرابعة إلى موت الانفاس النووي (اف ب)

ما أوردته الصحيفة البريطانية، مؤكداً كما نقلت عنه وكالة «إيلنا» الإيرانية، أن «هذه الخطوة ستقود أوروبا إلى فتح مفاوضات جديدة مع إيران». كما رأى فرجي راد أن «الاتحاد الأوروبي يرغب في استمرار هذه القضية حتى الانتخابات الأميركية»، مرجحاً في الوقت نفسه «نشوب خلاف في وجهات النظر بين الدول المتقي في المتعلق بعمليات التفتيش التي تجريها «الوكالة الدولية للطاقة الذرية»، إذ إن إقدام إيران على التحلل من هذا القيد سيجعلها عملياً خارج الاتفاق، الأمر الذي يفتح المجال للستساؤل حول حقيقة التحذيرات الأوروبية» الانسحاب من الاتفاق في حال تنفيذ طهران الخطوة النووية الرابعة»، وفق ما أفادت به صحيفة «غارديان» البريطانية.

الخبير الإيراني في القضايا الدولية، عبد الرحمن فرجي راد، رأى أن «الخطوة الرابعة ستقود إلى عكس

تونس

ورقة مشروع حكم «النهضة»: وعود مكرّرة بحلّة جديدة

(كان ذلك في إطار سياسة «التنظيم العائلي» للحدّ من الولادات، وتشمل المقترحات الأخرى تشديد الدور الرقابي للدولة على مسالك توزيع السلع وتخفيض الضرائب عليها، والمصادقة على قانون يُعزّم التغطية الصحية الأساسية، كما يضمن الحد الأدنى من الدخّل لكل الفئات. وتعمل الدولة بالفعل على تطبيق المقترح الأخير، عبر منح بطاقات علاج مجاني ونصف مجاني ومنح لعشرات آلاف العائلات، لكنّ يتم ذلك بتوصيات من «صندوق النقد الدولي» ضمن تصوّره لتخفيف النفقات الاجتماعي، ويهدف نهائي هو رفع دعم الدولة عن قطاعات أساسية.

تظهر مسالة رفع الدعم في محور آخر من الوثيقة، يحمل عنوان «دفع نسق الاستثمار والنمو والتشغيل - استعادة توازنات المالية العمومية».

الذي يُخفي تحت عبارة «الإصلاح الموارية» يدور محور هذا «الإصلاح» حول «توجيه الدعم مباشرة إلى مستحقيه»، ويتم ذلك عبر «إحداث منحة المقدرة الشرائية للفئات الضعيفة والمتوسطة»، ويعتري هذا التصوّر اختلالات عدّة، انطلاقاً من هوية «مستحقي» الدعم، وإذا كان بالإمكان تحديد الفئات الضعيفة هنا، فكيف يمكن تعريف الفئات المتوسطة؟ وإن كانت الفئات الضعيفة والمتوسطة، تمثلان غالبية المجتمع، لماذا لا يتخّ فرض ضرائب على الفئة الغرفهة (أفراد ومشاريع اقتصادية)، وهي الأقل عدداً والأكثر وضوحاً وقابلية للتحديد، لتعويض تمثّعها غير المستحق بالدعم الذي يشمل الطاقة والمياه والمواد الغذائية الأساسية؟

يحتوي هذا المحور أيضاً على إجراءات أخرى تبدو غير منطقية، من بينها الحديث عن «وضع خطة لإدماج القطاع (الاقتصادي) الموازي بما يوسع القاعدة الجبائية وينهض بالسيولة». ولتطبيق ذلك تُقدّرح إجراءات مثل تغيير الأوراق

قدّمت حركة «النهضة» تصوّرها للفترة المقبلة في «مشروع وثيقة تعاهد للحكم»، لتطرّحها للنقاش على الأحزاب المعنيّة بتشكيل الحكومة، وتشمل الوثيقة نقاشاً مكرّرة تبدو غير قابلة للتطبيق، وآخرى مستوحاة من توصيات الدائنين الخارجيين، لكنّها تحمّل أيضاً نواة أفكار جديدة بعضها مستنقفة من مقترحات لرئيس الأحزاب الأخرى

تونس – حبيب الحاج سالم

خلال ندوة صحافية، يوم الجمعة الماضي، قدّمت حركة «النهضة» تصوّرها لشكل وأولويات الحكم في الفترة المقبلة، يشمل مشروع الوثيقة خمسة محاور كبرى و120 نقطة، وتطمح الحركة إلى أن تيشتر «إدارة حوار بين الأحزاب الفائزة في المحطة الانتخابية»، بهدف «الوصول إلى برنامج الحدّ الأدنى الذي يجمع بين الأطراف المعنية»، وتتعلّق «النهضة»، في صياغتها لرؤيتها، من مجموعة مسّلمات تدور جميعها حول «الأزمة المالية والاقتصادية الحادة» التي تعيشها البلاد، والتي تشمل ارتفاع العجز التجاري والدين السيادي والتضخّم، ونسب البطالة وترجع قيمة العملة المحلية.

من ذلك، يبدو تصوّر الحركة لتخفيف الآثار الاجتماعية للأزمة الاقتصادية ميّتوراً، ذلك أنه يتجنّب مواصلة تطبيق توصيات كبار الدائنين الخارجيين، خصوصاً «صندوق النقد الدولي»، مع ترويج حلول «تضامنية» تلقى المسؤولية على المجتمع وترتبطها عن الدولة التي تكثفي دور رقابي وتنظيمي.

في هذا السياق، تُخصّص الوثيقة محوراً عن «مقاومة الفقر ودعم الفئات الهشة والمتوسطة الدخل»، وتطرّح اقتراحات مثل المصادقة في البرلمان على «مشروع قانون تنظيم مؤسسات الاقتصاد التضامني»، وهو قانون مهم طالبت به جهات مدنية مطوّلاً، لكنها صارت تختص على النسخة الحالية للمشروع التي تقدمت بها الحكومة بعدما أفرّغتها من جزء كبير من محتواه الأصلي. من المقترحات أيضاً «إحداث صندوق الكبيرة من السعوديين الأثرياء. من هنا، حاولت المملكة تحفيز السوق المحلية على الإكتتاب في الشركة قبل الطرح، وذلك بإيجار العائلات الثرية على شراء حصص، بينما روّجت وسائل إعلامها لعملية الشراء على أنها «عمل وطني». ويرى المدير لدى شركة «مينيا أديفابزيرز» روري فايف، أن «أيا كان ما ستحقّقه هذه الجولة مع مستثمرين محتملين، كان دون مستوى التريليونين، الذي حدّده ابن سلمان عام 2016 حين تحدّث للمرة الأولى عن الإكتتاب العام.

غير أن الرقم هذا يبقى طموحاً جداً مقارنة بالواقع، إذ يتوقّع مراقبون (الأخبار)

ورقة مشروع حكم «النهضة»: وعود مكرّرة بحلّة جديدة

(في المقابل أن زيادة الأجر ضرورية لرفع النمو، عبر دفع الاستهلاك والإنتاجية، عبر تحفيز الموظفين، ولتقليل أثر التضخم على القدرة الشرائية. وفي جميع المفاوضات السابقة فازت النقابة، لا لقوة حجّتها، بل لأنها تملك سلاح الإضراب. مع ذلك، يحوي مشروع «النهضة» بعض النقاط المضيئة، خصوصاً في ما يتعلق بإصلاح الإدارة وإحداث توازن في الخريطة الصحية والإعثناء بالتعليم وتعزيز الحكم المحلي. من ضمن المقترحات، مثلاً، إلغاء نصف التراخيص الموجودة التي تكثّل الاستثمار، ومواصلة رقمنة الإدارة وفتح المناصب العليا فقط للنقاط، وإصلاح وزارة الداخلية عبر فصل الخدمات الإدارية (جواز السفر، بطاقة سوابق، إلخ) عن الأمنية، وإحداث 5 أقطاب استشفائية جامعية، وخلق «مجلس أعلى للتجربة والتعليم والبحث العلمي»، وهو اقتراح لرئيس الجمهورية، قيس سعيد.

توجد إجراءات أخرى كثيرة في المشروع، بعضها مستقى من برامج أحزاب أخرى تطمح «النهضة» لإشراكها في الحكم. لكن، يُنظر إلى هذه الوجود بكثير من الريبة، وذلك لتخية فقدان الثقة في الأحزاب، لا سيما أن غالبية الوجود مكرّرة من أعمار سابقة من دون أن تُطوّق، تبدو «النهضة» مصرّة هذه المرة على الإلتزام بتعهداتها لتأخيها، وتقدّرح أن توضع ورقة أهداف لكل وزير، بقتمه البرلمان كل فترة على ضوءها، لكن هل هذا كاف؟

يبدو التفاوض صعباً، أولاً بناءً على تواصل الصراعات الحزبية وما سيبيعه من انعدام لاستقرار هذا النهج، خلال مفاوضاتها مع «الاتحاد العام التونسي للشغل» - النقابة الأكبر في البلاد. لكنّها فشلت، لأنّ النقاش انقسم حول راين: ترى الحكومة أن النمو والإنتاجية لم يرتقعا ولا يمكن بالتالي ترفيع الأجر، لأن ذلك مصير بلا معنى في ظل تزايد التضخّم، وترى النقابة

يدو تصوّر الحركة لتخفيف الآثار الاجتماعية للأزمة الاقتصادية ميّتورا (من الويد)

